مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد:09 العدد: 02/ ديسمبر-2022
ص 735 - 752
OEB Univ. Publish. Co.

دور حَوْكمة الشركات العمومية في تفعيل التنمية الاقتصادية
-دراسة حالة الجزائر-

The role of public corporate governance in activating economic development - Algeria case study-

د. حمبلي زهير [1] *

[1] جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي (الجزائر)، *wa892@yahoo.fr*

تاريخ الاستلام: 2022/02/18 تاريخ قبول النشر: 2022/10/16 تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص: ظهرت الحَوْكمة كمفهوم ومنهجية للتنمية في بداية التسعينات من القرن الماضي وخاصة في الجزائر، حيث جاءت هذه الدراسة لإبراز الدور الكبير والفعال الذي تلعبه حوكمة الشركات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مختلف البرامج والتعديلات المؤسسية والتي تعتبر كواحدة من أهم المجالات الجديدة لرسم السياسات والممارسات العملية في التنمية.

فمن أهم النتائج هي عمل الشركات العمومية على إعطاء أهمية كبيرة لحوكمة الشركات لما لها من دور فعال وكبير في تفعيل التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إيجاد شركات عمومية أكثر فعالية من الناحية القانونية، الإدارية والمالية، ورسم السياسات الخاصة بها من خلال توفير مكونات المجتمع المدني النشيط لتحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والإدارية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، حوكمة الشركات العمومية، التنمية الاقتصادية، السياسات.
تصنيف **JEL** : O20، O11.

Abstract: Governance emerged as a concept and methodology for development in the early nineties of the last century, especially in Algeria, where this study came to highlight the great and effective role that public corporate governance plays in achieving economic development through various programs and institutional adjustments, which are considered as one of the most important new areas for the formulation of policies and practical practices In development.

Among the most important results are the work of public companies to give great importance to corporate governance because of their effective and significant role in activating economic development, by creating public companies that are more effective in legal, administrative and financial terms, and drawing their own policies by providing the components of society An active civil to achieve economic, social, political and administrative development.

Keywords : governance, public corporate governance, economic development, policies.
Jel Classification Codes: O11, O20.

* **المؤلف المرسل:** حمبلي زهير

1- مقدمة:

تعد حوكمة الشركات العمومية من ابرز واهم الموضوعات في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وقد تعاظم الاهتمام بهذا الموضوع في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال السنوات الماضية، كما أنّه ليس هناك سوى قليل من الموضوعات التي يمكن أن تفوق في أهميتها تلك الأهمية التي تحظى بها حوكمة الشركات العمومية بالنسبة لمنشآت الأعمال الدولية وبرامج التنمية. ويرجع ذلك إلى سلسلة من الأحداث التي وقعت في خلال العقدين الأخيرين، والتي كانت السبب في هذه الأولوية التي تتمتع بها الموضوعات المتعلقة بحوكمة الشركات العمومية لدى كل من مجتمع الأعمال الدولية، ومؤسسات التمويل الدولية. وكانت الانهيارات المذهلة لمنشآت الأعمال هي القوة الدافعة وراء طلب التغيير في الدول المتقدمة. وحديثاً جداً فقد كانت الفضائح والأزمات المالية الكبرى، والانهيارات المؤسسية في شرق آسيا، وروسيا، والولايات المتحدة هي التي أتت بموضوعات حوكمة الشركات العمومية إلى مركز الصدارة في الدول النامية **(الحسيني، 2015، صفحة 30)**.

وكانت كل هذه الأحداث تصور أن نقص حوكمة الشركات العمومية يؤدى إلى تمكين ممن يعملون في داخل الشركة – من المديرين، وأعضاء مجلس الإدارة، أو الموظفين العموميين – من نهب الشركات أو الخزائن العامة على حساب المساهمين، والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح (مثل العاملين، والموردين، والجمهور العام وما إلي ذلك). وفي الاقتصاد العالمي السائد في هذه الأيام، فإن الأمر الأكثر احتمالاً هو ازدياد معاناة الشركات العمومية والدول ذات النظم الضعيفة للحوكمة من الآثار الخطيرة لذلك. هذا إلى جانب، وعلاوة على ما يلحق بها من فضائح وأزمات مالية **(الحسيني، 2015، صفحة 34، 35)**. أما ما يتزايد وضوحه بشدة فهو أن الطريقة التي تحكم بها الشركات هي التي تقرر – إلى أكبر حد – ليس مستقبل ومصير كل شركة بمفردها وعلى حدة، بل مستقبل ومدى تفعيل التنمية الاقتصادية في عصر تحكمه آليات العولمة.

نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات العمومية وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب ان تقوم عليها التنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسية: إنّ الاهتمام بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات العمومية هو الحل الأمثل والأسلم والأسرع لمعالجة مختلف المشاكل التي تعوق التنمية الاقتصادية، لذا كانت الإشكالية على النحو التالي: **ما هو دور حوكمة الشركات العمومية في تفعيل التنمية الاقتصادية وما أثر ذلك على الاقتصاد الجزائري؟.**

الفرضيات: من خلال الإشكالية يمكن طرح الفرضيات التالية:

- ✓ إنّ الاهتمام المتزايد بموضوع حوكمة الشركات العمومية، ترتب عليه زيادة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، على اعتبار أن التنمية الاقتصادية تلزم إلى حد بعيد إتباع مختلف الإجراءات التي من شانها أن تقلل من مشاكل التنمية، وذلك من خلال إظهار دور مبادئ الحوكمة في تفعيل مختلف آليات التنمية الاقتصادية؛
- ✓ إن حوكمة الشركات تعمل على سن مختلف الآليات التي من شأنها ضبط وتنظيم ومكافحة الفساد داخل الشركات لتجنب مختلف معوقات التنمية الاقتصادية، كإهدار المال العام وإفلاس الشركات التي تعتبر ركيزة التنمية الاقتصادية؛
- ✓ حوكمة الشركات العمومية هي الضابط الإداري والمالي والاجتماعي الموجه للتنمية الاقتصادية.

هدف البحث: يتمثل هدف الدراسة في:

لقد جاءت هذه الدراسة لتعرض وتحلل مفهوم وأهمية ومحددات ومزايا وأهداف حوكمة الشركات العمومية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث:

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من أهم المواضيع المطروحة، خاصة في ظل المتغيَرات الاقتصادية، ولتحديد العلاقة الموجودة بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية ومدى الأثر الذي تفرضه آليات الحوكمة على التنمية فقد تم تبني "المنهج الوصفي التحليلي" الذي من خلاله يتم وصف الظواهر والعمل على تحليلها.

يمكن معالجة الإشكالية السابقة وفق النقاط التالية:

2- الإطار العام لحوكمة الشركات العمومية: يكون الإطار العام من خلال:

2-1- المفهوم العام: الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة.

وبمعنى أخر فان الحوكمة تعنى النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية.

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002، وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لإتباع بعض الدول على الشركات العمومية لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل اقل تكلفة من المصادر المصرفية **(العبد، 2017، صفحة 25)**، فاتجهت إلى أسواق المال وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات ، ثم توالت بعد ذلك الأزمات، وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بحوكمة الشركات العمومية.

وتنقسم محددات الحوكمة إلى مجموعتين هما (**العبد، 2017، صفحة 26**):

2-1-1- المحددات الخارجية: وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ، والإفلاس) ، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في أحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها) بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص (**إبراهيم و محمد، 2015، الصفحات 75-80**).

2-1-2- المحددات الداخلية: وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

ونظر للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ومن هذه المؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

وتؤدى الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، ومن ناحية أخرى تشجع الحوكمة على نمو القطاع العام ودعم قدراته التنافسية وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل، وتوليد الأرباح وأخيرا خلق فرص عمل (**التميمي و عباس، 2018، صفحة 124**).

2-2- الهدف من الحوكمة: تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدى إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة. كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

ويتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 وتتمثل في:

- ✓ **حفظ حقوق كل المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة؛
- ✓ **المساواة في التعامل بين جميع المساهمين:** وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة ، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية ، والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين؛
- ✓ **دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة:** وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة المستندات والموردين والعملاء؛
- ✓ **الإفصاح والشفافية:** وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ويتم الإفصاح عن كل تلك

المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير؛

- ✓ **مسئوليات مجلس الإدارة:** وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية **(الدوغجي و علي، 2009، صفحة 62).**

ونشير إلى أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مراجعة دائمة لهذه المعايير.

2-3- الحوكمة في الجهاز المصرفي: تعني الحوكمة في الجهاز المصرفي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية . وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشتركة **(Bushman، 2014، صفحة 23).**

وتتمثل العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين، تمثل المجموعة الأولى الفاعلين الداخليين وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون ، أما المجموعة الثانية فتتمثل في الفاعلين الخارجيين، الممثلين في المودعين، وصندوق تامين الودائع ووسائل الإعلام وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي، أما الركائز الأساسية التي لابد من توافرها حتى يكتمل أحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك فتتلخص في الشفافية وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب.

ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية ولكن لابد من ضرورة تطبيقها بشكل سليم وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة وعلى البنك المعنى وإدارته من الجهة الأخرى، حيث يجب أن تكون إدارة البنك مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط مما يساعد على تنفيذها، وهذا ما يكشف عن دور كل من مجلس الإدارة بقسميه التنفيذي وغير التنفيذي ولجان المتابعة التي توفر له البيانات اللازمة عن أداء البنك وإدارات التفتيش داخل الجهاز المصرفي التي تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة والمساهمين الذين يجب أن يقوموا بدورهم في الرقابة على أداء البنك إلى

جانب المساهمة في توفير رؤوس الأموال في حالة حاجة البنك إليها **(إبراهيم و محمد، 2015، صفحة 90)**، والممارسة السليمة للحوكمة تؤدى عامة إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي وذلك من خلال المعايير التي وضعتها " لجنة بازل " للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية والتي من أهمها :

- ✓ الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للجهاز المصرفي وللبنك وتحديد مسئوليات الإدارة؛
- ✓ التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة ، وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا؛
- ✓ ضمان فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي؛
- ✓ ضرورة توفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة.

ونشير إلى أن البنك المركزي قام باتخاذ عدد من الإجراءات في ضوء القواعد الأساسية التي أقرتها لجنة بازل، ويتضمن الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي لعمل البنك المركزي المصري وضع قواعد للرقابة الحذرة على عمل البنوك، تشمل تحديد حجم ومجال نشاط كل بنك ونسبتي السيولة والاحتياطي ومراقبة تطبيق معيار كفاية رأس المال، وقد قرر البنك المركزي المصري كمثال زيادة هذه النسبة من 1% إلى 8% مطالبا البنوك بالالتزام، ويتطلب نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي وجود نوع من العقاب في حالة الخطأ ووجود آلية لتصحيح الأخطاء **(يوسف و محمد، 2017، صفحة 43)**.

3- حوكمة الشركات العمومية والتنمية الاقتصادية:

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات العمومية في معظم الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود السابقة، وخاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية، وتعود أسباب هذه الانهيارات إلى الفساد الإداري والمالي وافتقار إدارة الشركات إلى إدارة سليمة في الرقابة والإشراف، ونقص الخبرة والكفاءة ومن هذا المنطلق تحدث العديد من الخبراء والمحللين والاقتصاديين عن أثار حوكمة الشركات العمومية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول الناشئة والدول المتقدمة على حد

سواء، وفيما يلي ستظهر الأهمية الاقتصادية والقانونية والاجتماعية لمفهوم حوكمة الشركات العمومية **(التميمي و عباس، 2018، صفحة 129)**.

تشير الدراسات المتعددة بان الالتزام بتطبيق المفهوم الفكري للحوكمة (حوكمة الشركات) ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية العمومية بأبعاده المختلفة المالية والتشغيلية واستمرار النمو.

وعلى الرغم من الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات العمومية سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية، إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير.

لقد تعاظمت بشكل كبير أهمية حوكمة الشركات العمومية لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصانة القانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات.

3-1- أهمية حوكمة الشركات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية: لا شك أن حوكمة الشركات العمومية تعمل بشكل كبير على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ودعم تنافس الشركات بين الأسواق، كما تعمل الحوكمة على جذب المزيد من مصادر الأموال (التمويل المحلي والعالمي) لتعزيز نمو الشركة **(حماد و طارق، 2018، صفحة 178)**.

وفي هذا المجال تزداد أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية.

كما تعمل حوكمة الشركات العمومية على ضمان حقوق حملة الأسهم بالإضافة إلى تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية.

3-2- حوكمة الشركات العمومية والحصانة القانونية: يهتم القانونيون بحوكمة الشركات العمومية لأنها تعمل على ضمان حقوق الجهات المتعددة بالشركة مثل حملة الأسهم ومجالس الإدارة والمديرين والعاملين والمقرضين والبنوك وغيرهم من أصحاب المصالح .

فالقوانين والتشريعات والأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الشركات العمومية تعد العمود الفقري للعلاقة بين الأطراف المعنية في الشركة والاقتصاد ككل **(سليمان و محمد، 2016، صفحة 55)**.

ومن أهم هذه القوانين، قوانين الشركات وأسواق المال والبنوك، والمحاسبة، والمراجعة، ومنع الاحتكار، والضرائب، والعمل وغيرها. وفي هذا المجال أكدت مؤسسة التمويل الدولية على ضرورة إصدار تشريعات لحوكمة الشركات بصفة عامة والتركيز على دعامتين هامتين هما الإفصاح والمعايير المحاسبية السليمة.

وعلى الرغم من تعدد القوانين والتعليمات والإجراءات المرتبطة بحوكمة الشركات العمومية بين الدول إلاَ أنَ هذه الأنظمة والقوانين هي صمام الأمان لضمان حوكمة جيدة للشركات العمومية **(OECD, 2019, p. 30)**.

كما تعتبر معايير الإفصاح والشفافية ومعايير المحاسبية عصب مبادئ حوكمة الشركات العمومية.

3-3- حوكمة الشركات العمومية والرفاهية الاجتماعية: هناك مفهوم شامل لحوكمة الشركات يتجاوز الشركات الاقتصادية مثل الشركات المملوكة للقطاع العام أو الخاص والذي يرتبط إنتاجها بسلع أو خدمات لها اثر على رفاهية أفراد المجتمع، وهناك قول شائع انه إذا صلحت الشركة كنواه صلح الاقتصاد ككل وإذا فسدت فان تأثيرها يمتد ليضر أعداداً كبيرة من فئات الاقتصاد والمجتمع **(OECD، 2019، صفحة 37)**.

وفي ظل هذا التوجه فان حوكمة الشركات العمومية لها اثر على الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، حيث توفر للأفراد الضمان في تحقيق قدر من الأرباح وضمان استقرار وتقدم الأسواق والاقتصاديات والمجتمعات.

نستطيع القول أن الشركات العمومية تؤثر وتتأثر بالحياة العامة، وخاصة على الوظائف والدخول والمدخرات ومستويات الحياة المعيشية وغيرها من الأمور التي تهم حياة الأفراد والمؤسسات، ونظراً للأهمية الجوهرية لحوكمة الشركات العمومية في تقدم اقتصاديات الدول فقد اهتمت هذه الدول بترسيخ القواعد والأنظمة التي تؤدي إلى استقرار أسواقها الاقتصادية **(حماد و طارق، 2018، الصفحات 179- 189)**.

3-4- الأهمية الاقتصادية لتطبيق معايير وقواعد حوكمة الشركات العمومية: لقد ظهرت الحاجة إلى حوكمة الشركات العمومية في الوطن العربي بشكل

خاص وبالدول النامية بشكل عام بعد الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ بداية القرن الجديد في هذه الدولة بالإضافة إلى تنفيذ سياسات التنمية في هذه الدول.

ومن المعروف أنَ الشركات العمومية تقوم في نهاية كل عام في إعداد حساباتها الختامية وما تتطلبه من الإفصاح والشفافية عند إعداد هذه الحسابات لأنَ إتباع مبادئ سليمة وواضحة لحوكمة الشركات العمومية ستؤدي إلى خلق الاحتياطات الضرورية لمحاربة ومكافحة الفساد الإداري والاقتصادي.

وفي هذا المجال سنلقي الضوء على أهم المبادئ الخاصة بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات العمومية وفيما يلي أهم هذه المبادئ:

- ✓ على مجلس الإدارة وضع الصيغ والآليات والتعليمات والنظم التي تضمن احترام والتزام الشركات العامة للقوانين واللوائح السارية والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين؛
- ✓ على أعضاء مجالس الإدارة أن يعتبروا أنفسهم ممثلين لجميع المساهمين؛
- ✓ إنَ تتوفر الخبرات والمهارات الفنية في أعضاء مجالس الإدارة من غير التنفيذيين عند اختيارهم وتعيينهم؛
- ✓ الاهتمام في وجود محاضر اجتماعات وسجلات ودفاتر؛
- ✓ التقرير السنوي الذي يعرض على المساهمين يجب أن يتضمن أعمال الشركة ومركزها المالي، والنظرة المستقبلية لنشاط الشركة؛
- ✓ إيجاد الصيغ والأساليب التي تسمح للمساهمين بالتعبير عن أرائهم وتمكينهم من اتخاذ القرارات بشكل سليم ومدروس؛
- ✓ ضرورة وجود لجان للمراجعة تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة الوحدات الاقتصادية؛
- ✓ تتولى لجنة المراجعة الداخلية إعداد ودراسة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة؛

- ✓ تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وصحة المعلومات المحاسبية عندما تقوم في إعداد عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة؛
- ✓ يمثل الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية احد المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات العمومية؛
- ✓ ضرورة الوضوح في السياسات المعلنة وخاصة فيما يتعلق بما تنوي الشركة القيام به من تطوير أو تغيير في حجم وتدريب وبرامج الأيدي العاملة بالإضافة إلى مصداقية والحرص على الحفاظ على سرية المعلومات المالية والتجارية للشركة؛
- ✓ إنَ حوكمة الاقتصاد تعني العمل على سد كل ثغرة قد يتسرب منها الفساد إلى المؤسسات الاقتصادية خاصة كانت أو عامة **(حماد و طارق، 2018، صفحة 188، 189)**.

والجدير بالذكر هذه القواعد موجه إلى الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية وإلى المؤسسات المالية والشركات التي يكون تمويلها الرئيسي من الجهاز المصرفي.

4- دور حوكمة الشركات العمومية في تنمية الإقتصاد الجزائري: ويمكن أن يظهر ذلك من خلال:

4-1- تأهيل الدولة للاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي وتفعيل آليات الحوكمة: إنَ نتائج الإصلاحات التي طبقتها الجزائر منذ سنة 1988 كانت محدودة ومكلفة اجتماعيا، فلو أن مكنت هذه الإصلاحات الجزائر من تحقيق بعض التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي، فإنَها لم تتم بعد على صعيد النمو والاستثمار بالشكل الكافي، حيث أنَها لم تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، ومن ثمة كانت هذه الإجراءات محدودة على قدرة الاقتصاد الجزائري على التكيف مع محيطه العالمي.

لذلك فإنَ المسألة هنا هي مسألة إدراك طبيعة الوسائل الكفيلة اقتصاديا بمواجهة فعالة لهذه التحديات، وذلك بصياغة البدائل الفعاَلة، وإعداد الإستراتيجية التي من شأنها

تحفيز وتأهيل الاقتصاد الجزائري أن يندمج في الاقتصاد الدولي وفق المستجدات الأخيرة (من أثار العولمة ونتائجها) بأحسن كيفية **(فتحي، 2010، صفحة 232)**.

وفي هذا الإطار هناك مجموعة من التصورات والاقتراحات التي "تمكن الجزائر" من ذلك:

- ✓ وضع آليات فعالة لتسيير مختلف الشركات العمومية ومختلف القوانين التي تحكمها؛
- ✓ إصلاح المنظومة البنكية؛
- ✓ تنشيط بورصة الجزائر؛
- ✓ تعزيز مكانة الجزائر ومصالحها على الساحة الدولية **(CPIP، 2020، صفحة 20)**.

4-2- دور حوكمة الشركات العمومية في الإصلاحات الاقتصادية: لقد تم الشروع في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دون إدراك لمضامين الحوكمة، إلا أن دعم الإصلاحات من قبل المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي جعل مبادئ الحوكمة تكون ضمن الحزمات المقدمة للسلطات العمومية، خاصة وأنه تمت ملاحظة بعض المؤشرات السلبية في أداء الاقتصاد الجزائري، كتصنيف الجزائر في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد، وضعف جاذبية المناخ الاستثماري، مما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة "سميت بلجنة الحكم الراشد" خاصة وأن الجزائر اعتبرت من المبادرين بمشروع النيباد الذي يقضي بخضوع الدول الأعضاء لتقييم دوري فيما يتعلق بالحوكمة **(فتحي، 2010، صفحة 238)**.

وهذا ما يمكن أن نستنتج منه بعض المؤشرات الموحية بإدخال مبادئ الحوكمة في إدارة المؤسسات الجزائرية. والتي يمكن رصدها من خلال ما يلي:

- ✓ سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى اقتصاد السوق جعلها تخضع لالتزامات الانضمام للمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد؛
- ✓ عملت السلطات العمومية على تطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية وهذا عن طريق مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها، ومن جهة

أخرى بتأسيس سوق مالية تمكن من طرح بدائل تمويلية مباشرة، وتبسيط النظام الضريبي والتحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي. ورغم تأسيس السوق المالي فإنه لا يضم لحد اليوم إلا مؤسسات عمومية قليلة وهذا عائد إلى: الطبيعة العائلية الغالبة على المؤسسات، ضعف الثقافة المالية خاصة المتعلقة بالبورصة لدى مسيري المؤسسات، غياب مؤسسات رأسمال المخاطرة، الارتفاع في نظر المسيرين للعبء الضريبي المفروض على المؤسسات بالمقارنة مع مؤسسات القطاع الموازي المتهربة من دفع الضرائب، عدم مرور عمليات الخوصصة عبر السوق المالي (**CPIP، 2019، صفحة 14**)؛

- ✓ مراجعة النظام المحاسبي باعتماد نظام محاسبي ومالي جديد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والذي فعلا تم تطبيقه على كافة المؤسسات والقطاعات ابتداء من سنة 2010.

صحيح أن هناك تسرعا في طرح هذا النظام ومحاولة تعميمه دفعة واحدة على كافة المؤسسات في الوقت الذي اقتصرت بعض الدول في تطبيقه على المؤسسات المقيدة في البورصة.

حيث تطلب إدراج النظام المحاسبي الجديد حركية واسعة من التكوين وإعادة التأهيل لدى ممارسي المحاسبة وأعوان الإدارة الضريبية على حد سواء. إلا أن تطبيق هذا النظام يبقى محدود الفعالية في ظل وجود قطاع موازي ضخم يتجاوز 13 بالمائة من الناتج المحلي الخام.

كما يقضي القانون بنشر النتائج المحاسبية إجباريا، إلا أن المعلومات المتاحة للجمهور عمليا هي تلك المعلومات المنشورة في محاضر الجمعيات العمومية للمؤسسات. ولا تمثل هذه المعلومات إلا جزءا ضئيلا مما يجري في الواقع، وهذا من شأنه أن يزيد من عدم تماثل المعلومات بين المساهمين وباقي أصحاب المصالح في المؤسسات.

لقد تمت مراجعة القانون التجاري بشكل يوضح كيفية إسناد وتوزيع المسؤوليات داخل المؤسسات، وعادة ما تقع إدارة مجموعة كبيرة من المؤسسات على عاتق رئيس مدير عام، ويبدو أن هذا الأسلوب قليل الفعالية فيما يتعلق بالمراقبة والمساءلة، لأن النصوص القانونية تقضي بأن يراقب مجلس الإدارة المدير العام، ويفقد مجلس الإدارة هذا الدور

عمليا لما يكون رئيسه هو في ذات الوقت المدير العام، وهذا ما يؤدي في معظم الحالات بمجلس الإدارة لأن يكون في موقع المزكي للقرارات المتخذة من المدير العام.

صحيح أن القانون يخول مجلس الإدارة صلاحيات واسعة، إلا أنها سرعان ما تتلاشى في التطبيق إذا ما أخذنا بعين الاعتبار العوامل المتعلقة بضعف تكوين أعضاء مجلس الإدارة، الحوافز الممنوحة لهم، مدى إدراكهم لمسؤولياتهم المدنية والجنائية **(النشاشيبي، و آخرون، 2018، صفحة 43)**.

4-3- واقع وأفاق الحوكمة في الجزائر: أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي صدر يوم 25 جانفي 2022 إلى تراجع الجزائر في الترتيب الدولي إلى مستوى أسوأ، لتحتل في التقرير الجديد الرتبة 117 ووجدت المنظمة بالنسبة للجزائر، أن هذه الحصيلة كارثية وتدعو إلى القلق.

وتعتبر ظاهرتي الفساد والرشوة ظاهرة بارزة في الجزائر، حيث وصلت إلى مستويات قياسية وهذا لعدم اتخاذ الجزائر لأي خطوات في مجال الفساد المالي كالحوكمة والتسيير الراشد، وكذلك لبعض الأسباب الأخرى والتي كانت نتيجة التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق بدون إيجاد هيكل عمومي، خاص (مشترك) لحوكمة الشركات العمومية والخاصة، كون تلك الشركات وخصوصا العمومية منها تشكل عبئا ثقيلا عن الخزينة جراء سوء الأداء وتفشي حالات الفساد المالي والإداري فيها، ما جعلها تستند على الدعم الحكومي، بدلا من رفع الموازنة العامة بالموارد المالية ما ينجم عنه هدر للأموال العامة بدلا من تنميتها، لذلك تعد عمليات خصخصة الشركات العمومية الفاشلة وسيلة ناجحة من وسائل الحوكمة إذ أن الهدف المركزي للحوكمة يتمثل في عملية الإصلاح الاقتصادي وتدوير عجلة الاقتصاد بشكل سليم لتحقيق التنمية والتطور، كذلك تعتمد الحوكمة صياغة قرارات وإيجاد أنظمة توافق سير الأعمال الناجحة للشركات وتدعم مسيراتها، وتقويم أعمال الشركات ووضع الخطط الكفيلة بتحسين أدائها، وبذلك تدفع الحوكمة لصياغة قوانين تتماشى ومتطلبات سير الأعمال في الشركات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص بغية الوصول إلى مرحلة الأداء الأمثل وبما يحقق الغايات المتوخاة من تأسيس الشركات والمنشآت وفي ظل ظروف الفوضى التي يمر بها الاقتصاد الوطني وعدم تبلور خطوط المرحلة الانتقالية وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري والسطو على الأموال العامة في شركات ومؤسسات القطاع العام، تبرز الحاجة لدور الحوكمة

وضرورة تحويلها من نظرية تتداول في الندوات والمؤتمرات وفي أجهزة الإعلام إلى أداة فاعلة من أدوات الإصلاح الاقتصادي تضع الاقتصاد الوطني في المسار الصحيح من خلال التخلص من مظاهر الانحراف والخلل التي تعيق تحقيق الغايات المرجوة من وجود اقتصاد معافى يؤدي دورا فاعلا في تحقيق الرفاهية والازدهار للأفراد والمجتمع والوصول إلى التنمية المستدامة **(النشاشيبي، و آخرون، 2018، صفحة 44، 45)**.

5- خاتمة:

مما سبق يمكن القول أن حوكمة الشركات العمومية يتطلب إرادة كبيرة من طرف المسئولين الحقيقيين على مؤسسات الدولة والتنمية الاقتصادية، فالآليات فعالة وذات نجاعة كبيرة إذا كان الجميع مستعد لتطبيقها والسهر على نجاحها، فمجالس المحاسبة والرقابة المالية وخاصة الإفصاح والشفافية وكذا الدور والترتيب في المسؤوليات تعمل بشكل جيد في وضع موقع الشركة العمومية في مستوى جيد لإدارة التنمية الاقتصادية وزيادة فعاليتها.

أما فيما يخص الفرضيات السابقة والمتعلقة بالدور الفعال لحوكمة الشركات العمومية في تفعيل التنمية الاقتصادية، فيمكن الدمج بين الفرضيات الثلاثة، حيث تعمل حوكمة الشركات العمومية على ضبط ووضع مختلف الآليات التي من شأنها أن تعمل على تفعيل التنمية الاقتصادية، وكذا التركيز على المبادئ الأساسية للحوكمة الداخلية منها والخارجية.

كما تلعب حوكمة الشركات العمومية دورا كبيرا في تفعيل التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مختلف الآليات، حيث يساهم الإفصاح والشفافية في تدفق المعلومات الصحيحة والتي يمكن استغلالها في اتخاذ الإجراءات المناسبة لرفع من قيمة الشركة المالية وغير المالية وتجنيب الاقتصاد مختلف الاختلالات، كما تعمل المراقبة وغيرها من المبادئ الداخلية والخارجية على توجيه الشركات نحو الطريق الصحيح وبالتالي بناء تنمية اقتصادية تتميز بالكفاءة.

النتائج:

النتائج التي تم الخروج بها هي على النحو التالي:

- ✓ يمكننا أن نخلص إلى أن عملية الإصلاح الاقتصادي ليست مجرد إجراءات وإنما هي عبارة عن منظومة من التغييرات الذهنية والسلوكية. وهذا ما يتطلب لنجاح أية إصلاح إيجاد طبقة جديدة من المسيرين تتحلى بالمبادرة والمخاطرة والتأهيل الكافي؛
- ✓ في السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بشكل كبير وواضح بمفهوم حوكمة الشركات العمومية وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية العمومية المختلفة من أجل التنمية المستدامة؛
- ✓ إنَ تطبيق حوكمة الشركات العمومية هو المخرج والحل الفعال لضمان حقوق أصحاب المصالح في داخل الشركات العمومية؛
- ✓ إنَ حوكمة الشركات العمومية الجيدة في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية هي التي تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال للمؤسسات؛
- ✓ الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات العمومية ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية المالية والنقدية.

التوصيات: فالتوصيات التي يمكن الخروج بها هي كالتالي:

- ✓ على الباحثين والأكاديميين والمنظمات المهنية الاهتمام بصورة اكبر بموضوع حوكمة الشركات العمومية؛
- ✓ سن وتطوير العديد من التشريعات والأنظمة والقوانين في الوطن العربي للارتقاء بأداء مجالس الإدارة والمديرين وحقوق المساهمين داخل الشركات العمومية؛
- ✓ تنمية وعي وإدراك القائمين على الشركات العمومية في أهمية الحوكمة لشركاتهم وذلك من خلال الندوات واللقاءات والمؤتمرات؛
- ✓ العمل على زيادة الإفصاح والشفافية في الشركات العمومية؛
- ✓ إصدار رؤية موحده لمفهوم وعمل حوكمة الشركات العمومية في الوطن العربي.

6- قائمة المراجع والمصادر:

CPIP. (2020). دليل تأسيس حوكمة الشركات في مجال الأسواق الصاعدة. مركز المشروعات الدولية الخاص.

CPIP. (2019). مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات. مركز المشروعات الدولية الخاصة.

إبراهيم، وعبد الفتاح محمد. (2015). نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية. بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول تحت شعار التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

التميمي، وحميد يحيى عباس. (2018). اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة – دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية. بغداد: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

الدوغجي، وحسين علي. (2009). حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل ونزاهة التقارير المالية. (المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المحرر) مجلة دراسات محاسبية مالية ، العدد السابع.

النشاشيبي، وآخرون. (2018). تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق– الجزائر–. واشنطون: صندوق النقد الدولي.

جلال العبد. (2017). حوكمة الشركات ماذا تعني؟، وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم؟. مجلة الأسواق العربية .

حماد، و عبد العال طارق. (2018). حوكمة الشركات. القاهرة: الدار الجامعية.

سليمان، ومصطفي محمد. (2016). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"–دراسة مقارنة–". مصر: الدار الجامعية.

عامر بن محمد الحسيني. (2015). دور الشركات والمؤسسات الاستثمارية في تحسين النظم الاقتصادية. منتدى الإمارات الاقتصادية. الإمارات.

عرابي فتحي. (2010). الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات. الجزائر: جامعة الجزائر.

يوسف، وطارق محمد. (2017). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات. بحوث وأوراق عمل لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية. شرم الشيخ، مصر.

OECD .(2019) .Principles of Corporate Governance .Organization for Economic Co – Operation and Development Publications Service.

Robert & others Bushman .(2014) .Financial Accounting Information, Organizational complexity & Corporate Governance Systems . Journal of Accounting & Economics.